

في ظل تغير المناخ: التقاضي المناخي ضرورة لا خيار

In the Face of Climate Change: Climate Litigation is a Necessity, Not an Option

شايب صورية

مخبر المرافق العمومية والتنمية

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، الجزائر

schaib2001@yahoo.fr

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbès, Algeria

بوشويرف نوال*

مخبر المرافق العمومية والتنمية

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، الجزائر

nbouc4586@gmail.com

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbès, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2024/11/24 - تاريخ القبول: 2024/12/22 - تاريخ النشر: 2024/12/28

الملخص: مع تزايد التحديات البيئية التي تهدد الكوكب، بدءاً من تغير المناخ وتدهور التنوع البيولوجي وصولاً إلى التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، أصبح التقاضي المناخي أحد الأدوات القانونية الأساسية لمواجهة هذه الأزمات. يمثل هذا النوع من التقاضي وسيلة فعالة لضمان مساءلة الأطراف المسؤولة عن الأضرار البيئية وتعزيز الالتزام بالقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية.

يتنوع التقاضي البيئي ليشمل قضايا التلوث، وحماية الموارد الطبيعية، ومكافحة تغير المناخ، بالإضافة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان البيئية. ورغم دوره الحيوي، يواجه هذا المجال تحديات قانونية وإجرائية تتطلب تعزيز البنية التشريعية ودعم الأطر المؤسسية لضمان تحقيق العدالة البيئية وحماية حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية: التقاضي - البيئة - تغير المناخ - القوانين البيئية

Abstract: With the increasing environmental challenges threatening the planet, ranging from climate change and biodiversity degradation to pollution and depletion of natural resources, climate litigation has become one of the key legal tools to address these crises. This type of litigation serves as an effective means of ensuring accountability for those responsible for environmental damage and promoting compliance with national laws and international agreements. Environmental litigation encompasses a variety of issues, including pollution, the protection of natural resources, combating climate change, and defending environmental human rights. Despite its vital role, this field faces legal and procedural challenges that require strengthening the legislative framework and supporting institutional structures to ensure environmental justice and the protection of the rights of both current and future generations.

Keywords: Litigation - Environment - Climate Change - Environmental Laws

* المؤلف المرسل: بوشويرف نوال

مقدمة:

أصبحت الضرورة ملحة لاتخاذ اجراءات قانونية فعالة لحماية البيئة أكثر أهمية من أي وقت مضى، وفي هذا السياق برز التقاضي المناخي كأداة واعدة تستهدف مساءلة المسؤولين عن مساهمتهم في التدهور البيئي أو عدم الامتثال للالتزامات البيئية، وتقاعسهم عن اتخاذ اجراءات إيجابية والتصدي لآثاره السلبية. حيث يمكن استخدام التقاضي المناخي للتراجع عن السياسات البيئية الضارة، والتحول إلى مسار يعزز الاستدامة البيئية.

يشكل التقاضي البيئي¹ واحدا من أقوى الطرق التي تلجأ إليها المنظمات غير الحكومية لمعالجة الآثار غير المتناسبة للتدهور البيئي على المجتمعات الضعيفة والفئات المهمشة، من خلال التأكيد على حقوقهم البيئية استنادا إلى النصوص والمواثيق الوطنية والدولية، وحصول المتضررين على العدالة وسبل الإنصاف. ويشير في جوهره إلى الاجراءات القانونية التي تهدف إلى معالجة أسباب ونتائج التدهور البيئي، إذ يشمل الدعاوى المرفوعة ضد الحكومات بسبب عدم امتثالها للالتزامات البيئية، وكذلك الدعاوى المرفوعة ضد الشركات بسبب دورها في المساهمة في هذا التدهور.

تأخذ المنازعات القضائية البيئية صورا متعددة سواء كانت في صورة السعي للحصول على التعويضات عن الأضرار الناجمة عن المساس بالبيئة، أو في صورة الطعن ضد السياسات الحكومية التي تساهم في هذا المساس من أجل تغييرها، أو في صورة تحميل الشركات المسؤولية عن مساهمتها في التدهور البيئي.

ويشكل التقاضي بشأن تغير المناخ الجزء الأكبر من أنواع التقاضي البيئي ويكتسب زخما في جميع أنحاء العالم، حيث يكشف التقرير العالمي للتقاضي المناخي لسنة 2023 أن العدد الإجمالي للقضايا المعروضة على المحاكم بشأن تغير المناخ قد زاد بأكثر من الضعف منذ 2017، حيث ارتفع من 884

¹ L'accès à la justice est le moyen concret de faire valoir le droit de chacun au respect des dispositions protégeant l'environnement et constitue de ce fait l'élément essentiel de l'application de celles-ci. Or, accéder à la justice au nom de la protection de l'environnement n'est pas chose aisée. D'abord, la nature, pas plus que ses éléments, ne peuvent défendre elle-même ses intérêts en justice. Cette prérogative doit donc être transférée à des sujets de droit, des individus, seuls ou regroupés en association, agissant au nom de la défense de l'environnement contre une norme juridique insuffisamment protectrice ou contre une décision d'autorisation d'un projet, d'une activité ou d'une substance dangereuse pour l'environnement. Ensuite, même si des intérêts individuels peuvent également être en jeu, la protection de l'environnement constitue, par nature, un intérêt collectif. Alors que, dans de très nombreux systèmes juridiques, un intérêt personnel est requis pour qui prétend agir en justice. Un aménagement des règles procédurales applicables est donc généralement nécessaire pour que soit assuré le droit d'accès à la justice en matière d'environnement. Estelle Brosset, Eve Truilhé-Marengo, L'accès au juge dans le domaine de l'environnement : le hiatus du droit de l'union Européenne, RDLF 2018, chron. N°7, p.1.

قضية في 2017 إلى 2180 قضية في عام 2022 والتي تم رفعها أمام 65 هيئة حول العالم في المحاكم الدولية والإقليمية والوطنية، والمحاكم المحلية، والمحاكم العليا، والهيئات الشبه قضائية والمحاكم الأخرى، بما في ذلك الاجراءات الخاصة للأمم المتحدة ومحاكم التحكيم، وهو ما يعزز العدالة المناخية³.

أولاً: مفهوم التقاضي المناخي

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة التقاضي المناخي بأنه إجراء قانوني يلجأ فيه المدعون إلى استخدام القوانين كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بتغير المناخ، مثل تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، تعزيز التكيف مع آثار تغير المناخ، تعزيز القدرة على الصمود، أو تحسين الوصول إلى تمويل المناخ⁴.

ويعرف معهد غرانتام لأبحاث تغير المناخ والبيئة في كلية لندن للاقتصاد التقاضي المناخي بأنه: إجراء قانوني يهدف إلى مساءلة الحكومات أو الشركات أو الأفراد عن دورهم في تغير المناخ أو تقاعسهم عن اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهته. يشمل هذا الإجراء السلوكيات المرتبطة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، التكيف مع آثار تغير المناخ، وانتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عنه. وهو تعريف يتفق مع ما تبنته العديد من الهيئات المعنية بشؤون البيئة والمناخ.

أما مركز سابين لتغير المناخ في كلية الحقوق بجامعة كمبوديا فيعرفه بمجموعة واسعة من الاستراتيجيات والتكتيكات القانونية التي يتم استخدامها لمساءلة الكيانات المختلفة عن الأضرار المتعلقة بتغير المناخ، لإنشاء سوابق قانونية تساعد على تحفيز سياسات وتدابير تنظيمية جديدة، والاستفادة من الأدوات القانونية الحالية كجزء من حملة أكبر للتعبئة الشعبية⁵.

2 يقدم تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن قضايا المناخ العالمي 2023 لمحة عامة عن أهم قضايا التقاضي المناخي منذ العامين الماضيين، بما في ذلك التطورات التاريخية، وتحديث اتجاهات التقاضي المناخي، ويوفر للقضاء، والمحامين، والمدافعين عن البيئة، وواضعي السياسات، والباحثين، والمنظمات غير الحكومية مورداً أساسياً لفهم الوضع الحالي للتقاضي بشأن المناخ، وقد أصدر التقرير في 27 جويلية 2023 بالتزامن مع الذكرى السنوية لاعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. منشور على الموقع الإلكتروني: <https://tinyurl.com/26kutuch>

3 تعرف العدالة المناخية بأنها: التوزيع العادل لكل من أعباء ومزايا التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، والاعتراف بحقوق الأشخاص الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ وحمايتهم، ووفقاً لهذا التعريف فالعدالة المناخية تشمل مجموعة من القضايا، بما في ذلك الحق في بيئة آمنة وصحية، وحماية حقوق الإنسان وحقوق السكان الأصليين، والحاجة إلى التعاون والتضامن العالميين في معالجة تغير المناخ. إبراهيم محمد عبد اللا، التقاضي المناخي كأداة لمساءلة حكومات الدول، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة مدينة السادات، المجلد 9، العدد 3، سبتمبر 2023، ص. 2501، لونا سعيد فرحات، دور القضاء في مواجهة تغير المناخ، المؤتمر الافتراضي الدولي بعنوان: القانون العام وتحديات القرن الواحد والعشرون: 16-18 مايو 2023، جامعة ظفار كلية الحقوق، ص. 5.

⁴ إبراهيم محمد عبد اللا، المرجع السابق، ص. 2480.

⁵ <https://climate.law.columbia.edu/content/climate-litigation-database-project> (Consulté le 07/10/2023).

وحسب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فإن التقاضي المناخي يشير إلى استخدام الآليات القانونية لتعزيز العمل بشأن تغير المناخ، ومحاسبة الجهات الفاعلة عن مساهمتها في هذه المشكلة، وتأمين التعويض عن الأضرار الناجمة عن تغير المناخ 6.

ومن جهته يصف معهد القانون البيئي ELI التقاضي المناخي بأنه إجراء قانوني، سواء كان محليا أو دوليا يسعى معالجة تغير المناخ أو آثاره، بما في ذلك التقاضي المتعلق بانبعاث غازات الاحتباس الحراري التكيف والخسائر والأضرار 7.

أما الفقه القانوني فيميز بين التقاضي المناخي بمعناه الواسع والضيق، فيشمل التقاضي المناخي من منظوره الواسع أي قضية ترفع أمام القضاء بحيث تثير قضية تغير المناخ كقضية أساسية، أو تثيرها باعتبارها قضية ثانوية، أو لا تثير أصلا قضية تغير المناخ لكن لها تداعيات على جهود التخفيف من تغير المناخ أو التكيف 8 معه كمسألة الاعتراف بحقوق الأجيال المستقبلية 9.

ويرى البعض الآخر أن التقاضي المناخي في مفهومه الواسع يشمل مجموعة متنوعة من أنواع التقاضي 10، تخص جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بأسباب وعواقب تغير المناخ سواء حدث هذا التغيير بفعل البشر أو كان تغيرا طبيعيا 11.

أما التقاضي المناخي من منظوره الضيق فإنه يستبعد التقاضي الذي لا يصل إلى مرحلة القرارات والأحكام القضائية النهائية، ويستبعد كذلك التقاضي الذي يثير فيه المدعون قضايا تغير المناخ دون أن تحصل على تأييد من طرف المحكمة في أحكامها النهائية 12. ويذهب الاتجاه الضيق لتعريف التقاضي المناخي كذلك إلى أن الدعوى لا تدخل ضمن التقاضي المناخي إلا في الحالات التي يثير فيها

6 ناقشت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPPC في تقريرها لسنة 2018 الطرق التي من المرجح أن يؤدي بها تغير المناخ إلى زيادة الإجراءات القانونية ضد الحكومات لمساهمتها في ظاهرة الاحتباس الحراري، للمزيد حول ذلك راجع : ابراهيم محمد عبد اللا، المرجع السابق، ص. 2480.

7 <https://www.ipcc.ch/2018/10/08/summary-for-policymakers-of-ipcc-special-report-on-global-warming-of-1-5c-approved-by-governments/> (Consulté le 07/10/2023).

8 التكيف في أدبيات تغير المناخ يطلق على أي إجراء يتم اتخاذه للتكيف مع الظروف المناخية وتعرفه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بأنه: تعديل في النظم الطبيعية أو البشرية بما يسمح بالتصدي للمؤثرات المناخية الفعلية أو المتوقع حدوثها ولآثار هذه المؤثرات، ما من شأنه تخفيف الضرر أو الاستفادة من الفرص المفيدة. منشور على الموقع: <https://www.unescwa.org/ar/about> تاريخ الاطلاع: 2023/10/07

9 Le changement climatique, bientôt devant un tribunal près de chez vous : objectif de la série de rapports et introduction à la science du climat, DECEMBRE 2020, p.7, disponible sur le site : <https://www.adb.org/publications/purpose-introduction-climate-science> (Consulté le 07/10/2023).

10 لأن تغير المناخ يحدث نتيجة التأثير المتراكم لعدد هائل من الظواهر الطبيعية والأنشطة البشرية التي تتم في الحياة اليومية مثل المعاملات التجارية والإنتاج الصناعي.. الخ

11 Marc-Philippe Weller, Mai-Lan Tran, Climate Litigation against companies, Nature Journal, July 2022, p.1.

12 ابراهيم محمد عبد اللا، المرجع السابق، ص. 2484.

طلب المدعين أو حكم المحكمة بشكل مباشر وصريح مسألة واقعية أو قانونية أو سياسية، تتعلق بتغير المناخ¹³.

ثانياً: أنواع التقاضي البيئي

يذهب البعض 14 إلى تصنيف الدعاوى البيئية بالنظر إلى موضوع الدعوى أو بالنظر إلى شخص المدعى عليه

أولاً- القضايا المناخية بحسب موضوع الدعوى: يشمل هذا النوع مجموعة من الدعاوى نذكرها في ما يلي:

1- دعاوى التخفيف¹⁵: وهي دعاوى قضائية ترفع ضد الدول التي تساهم بشكل كبير في تغير المناخ، وتقتضي تحقيق تخفيضات كافية للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري. والهدف من هذه الدعاوى هو إجبار الحكومات على تبني سياسات واتخاذ إجراءات أكثر جرأة لتحقيق تخفيضات هائلة في غازات الاحتباس الحراري التي تحبس الحرارة في الغلاف الجوي، والتخلص تدريجياً من استخدام أنواع الوقود الأحفوري الذي يلوث البيئة والتحول إلى استخدام مصادر الطاقة النظيفة.

ويعد المثال الأبرز لدعاوى التخفيف قضية KlimaSeniorinnen والتي رفعتها المنظمة غير الحكومية "حكّاء من أجل حماية المناخ¹⁶ بدعم من منظمة السلام الأخضر ضد حكومة سويسرا لانتهاكها التزاماتها

¹³ David Markell, J.B. Ruhl, "An Empirical Assessment of Climate Change in the Courts: A New Jurisprudence or Business as Usual?" Florida Law Review 64: 15– 86. 2012, disponible sur le site : <https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/elrna40&div=94&id=&page> (Consulté le 08/10/2023)

¹⁴ على رأسهم الدكتور ابراهيم محمد عبد اللا، وهو تقريبا نفس التصنيف الذي يعتمد مركز سابين من خلال قاعدتي بيانات للسوابق القضائية المتعلقة بتغير المناخ. تتضمن قاعدة بيانات عالمية لجميع الحالات، وأخرى خاصة بالولايات المتحدة يتم تنظيم الحالات في قواعد البيانات حسب نوع الدعوى أو الشكوى (والتي يمكن الاطلاع عليها)، أو حسب البلد، أو حسب القوانين، وتوفر روابط للأحكام والعرائض ووثائق أخرى خاصة بالقضية. للمزيد راجع الموقع الإلكتروني المتضمن قاعدة البيانات لمركز سابين: <https://climatecasechart.com> تاريخ الاطلاع 2023/10/08

¹⁵ التخفيف يشير إلى الجهود والإجراءات المتخذة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، بهدف تقليل تأثيرات تغير المناخ. يشمل ذلك مجموعة من الاستراتيجيات مثل: زيادة كفاءة الطاقة: تحسين استخدام الطاقة في المنازل، والمباني، والمصانع، استخدام مصادر الطاقة المتجددة: مثل الطاقة الشمسية، والرياح، والطاقة المائية، تحسين وسائل النقل: تشجيع وسائل النقل العامة، واستخدام السيارات الكهربائية، الحفاظ على الغابات: حماية المناطق الطبيعية وزراعة الأشجار لامتصاص الكربون، التقليل من النفايات: إعادة التدوير، والحد من النفايات الغذائية، المصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قاموس حول مصطلحات المناخ: دليل يومي لتغير المناخ، 2023/05/22، منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.undp.org/ar/arab-states/blog/qamws-hwl-mstlhath-almnakh-dlyl-ywmy-ltghyr-almnakh> تاريخ لاطلاع: 2023/10/08

¹⁶ منظمة حكّاء من أجل حماية المناخ المعروفة ب KlimaSeniorinnen هي منظمة تجمع المتقاعدات السويسريات اللواتي تزيد أعمارهن عن 65 سنة تهدف بشكل خاص إلى تأكيد حقهن في الصحة، تأسست في 2016/08/23، وتضم 2500 عضوة.

بالتخفيف من آثار تغير المناخ معتبرة أن سويسرا لم تتخذ تدابير كافية فيما يتعلق بالسياسة المناخية مستندة في ذلك إلى الحق في الحياة والصحة والرفاهية.

قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في 09 أبريل 2024 بأن فشل دولة ما في تنفيذ إجراءات تخفف من حدة تغير المناخ ينتهك الحق في الحياة الخاصة والأسرية، والحق في محاكمة عادلة. استندت المحكمة في قرارها إلى النتيجة التي خلصت إليها بأن سويسرا فشلت في اعتماد إطار تنظيمي محلي لتحديد كمية انبعاثات الغازات الدفيئة الوطنية، ولم تحقق أهدافها بخفض الانبعاثات. ووجدت أيضا أن المحاكم السويسرية لم تنظر في الطعون القانونية بشأن تقاعس الدولة¹⁷.

يعتبر قرار KlimaSeniorinnen تاريخيا في كثير من النواحي. فللمرة الأولى، اتخذت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان موقفا بشأن نطاق التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ ورأت أن إخفاقاتهم في هذا المجال قد تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان.

2- دعاوى فشل التكيف: يشير التكيف¹⁸ إلى الإجراءات التي تساعد في الحد من التعرض للتأثيرات الحالية أو المتوقعة لتغير المناخ.

تشمل أمثلة التكيف زراعة أنواع محاصيل أكثر مقاومة للجفاف أو الظروف المتغيرة، وإدارة الأراضي للحد من مخاطر حرائق الغابات، وبناء دفاعات أقوى للحد من الفيضانات، وتحسين ونقل البنية التحتية من المناطق الساحلية المتأثرة بارتفاع مستوى سطح البحر، وتطوير آليات التأمين الخاصة بالتهديدات المتعلقة بالمناخ.

وتشكل قضية لوغاري ضد حكومة باكستان سابقة إيجابية في قضايا تغير المناخ القائمة على حقوق الإنسان في المستقبل، وكانت واحدة من أولى القضايا التي تشير إلى تحول في الحقوق في قضايا تغير المناخ. قام أصغر ليغاري، وهو مزارع ومحامي، برفع دعوى قضائية ضد الحكومة الباكستانية بسبب تقاعسها عن مواجهة تغير المناخ، مدعيا أن هذا التقاعس والتأخير وعدم الجدية ينتهك الحقوق الأساسية للحياة التي ينص عليها الدستور، لأن تغير المناخ يشكل تهديدا خطيرا للمياه والغذاء وأمن الطاقة في

¹⁷Sylvain Zeghni, L'arrêt KlimaSeniorinnen et les politiques de lutte contre le changement climatique ,04/06/2024, disponible sur le site : <https://fr.linkedin.com/pulse/lar%C3%AAt-klimaseniorennet-les-politiques-de-lutte-contre-zeghni-4hxfe> (Consulté le 10/10/2024)

¹⁸ <https://www.undp.org/ar/arab-states/blog/qamws-hwl-mstlhat-almnakh-dljl-ywmy-ltghyr-almnakh> (Consulté le 10/10/2024)

باكستان. علاوة على ذلك، جادل ليغاري بأن "آثار تغير المناخ يمكن معالجتها من خلال التخفيف والتكيف" 19.

وقضت محكمة لاهور العليا في 04 سبتمبر 2015 بأن الحكومة الباكستانية قد انتهكت السياسة الوطنية لتغير المناخ التي وضعتها في 2012، وقد أظهرت تقاعسا وتأخيرا وعدم جدية في مواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ وهذا التقاعس يهدد أمن الغذاء والماء والطاقة للأمة 20. وأمرت المحكمة حكومة باكستان باتخاذ تدابير لتقليل أنماط تغير المناخ بما في ذلك تشكيل اللجنة الخضراء لتغير المناخ لمساعدة الدولة على تحقيق أهدافها 21 بما في ذلك تقديم قائمة بإجراءات التكيف مع المناخ في غضون أربعة أشهر من صدور الحكم.

وفي مثال آخر عن دعاوى التكيف قدمت منظمة أصدقاء الأرض وناشط في مجال حقوق الإعاقة وناشط يحاول إنقاذ منزله دعوى في القانون العام ضد برنامج التكيف الوطني الثالث في المملكة المتحدة National Adaptation Programme وتعلق الشكوى بالامتثال للمادة 58 من قانون تغير المناخ لعام 2008، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان 22.

تم رفع القضية في 17 أكتوبر 2023 وستكون الأولى من نوعها في المملكة المتحدة.

ويرى مقدمو الطلب أنه وبدلاً من تحديد أهداف قانونية محددة، أدرج وزير الخارجية أهدافاً غامضة للحد من المخاطر وذلك لا يتسق مع صيغة المادة 58 من النظام التشريعي العام والغرض الأساسي منه. ورافع مقدمو الطلب بأنه لا توجد سياسة جديدة لإدارة مخاطر ارتفاع درجة الحرارة في مرافق الرعاية الصحية والاجتماعية الحالية، بحيث يتم تجديدها بشكل صحيح في أقرب وقت ممكن بشكل معقول، وأن هناك إخلال غير مشروع بالالتزام بالمساواة في القطاع العام، بعدم الأخذ في الاعتبار قانون الآثار غير المتكافئة لبرنامج التكيف الوطني الثالث على الفئات المحمية في المجتمع (مثل العمر أو العرق أو الإعاقة).

¹⁹ https://elaw.org/PK_AshgarLeghari_v_Pakistan_2015 (Consulté le 12/10/2023).

²⁰ لونا سعيد فرحات، المرجع السابق، ص. 23.

²¹ قدمت اللجنة تقريرها النهائي إلى المحكمة سنة 2018، والذي قبلته المحكمة بين التقرير أنه خلال الفترة من سبتمبر 2015 إلى يناير 2017 تم تنفيذ 66 بالمائة من الإجراءات ذات الأولوية من إطار تنفيذ سياسة تغير المناخ. ثم حلت المحكمة اللجنة وأنشأت لجنة دائمة طويلة الأجل معنية بتغير المناخ لتسهيل العمل في المستقبل بشأن تغير المناخ وتتألف من رئيس وخمسة أعضاء بما فيهم ممثلون حكوميون، منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.escr-net.org/ar/caselaw/2023/714940> تاريخ الاطلاع 2023/10/12

²² أحد المتقدمين المشاركين هو مقيم في دار لرعاية المسنين معرض بشكل خاص لارتفاع درجة الحرارة أثناء موجات الحر الموسمية، بينما يتعرض الآخر لخطر وشيك بفقدان منزله وممتلكاته بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل. وكلاهما يدعي أن NAP3 برنامج التكيف الوطني 3 ناقص لدرجة أنه تنتهك حقوقهم الأساسية في الحياة، والمنزل، والممتلكات، وأنهم يتعرضون للتمييز بسبب وضعهم الضعيف. قاعدة البيانات لمركز سابين: <https://climatecasechart.com> تاريخ الاطلاع: 2023/10/12

ورأى مقدمو الطلب أن الحاجة تدعو إلى سياسة طويلة الأجل وتأمين التمويل لتمكين دور التقاعد ومرافق الرعاية الصحية المماثلة من التكيف مع الحرارة المفرطة وهو الأمر الذي لا يزال غائبا في برنامج التكيف الوطني الثالث على الرغم من زيادة تواتر وشدة موجات الحرارة السنوية.

وفي مراسلات مسبقة، نفى وزير الخارجية ارتكاب أي مخالفات. وينتظر أصحاب الشكوى الآن رداً أكثر تفكيراً، وبعد ذلك يتعين على المحكمة أن تقرر ما إذا كانت ستسمح برفع القضية إلى المحاكمة الكاملة. إذا تم منح الإذن بالمراجعة القضائية، فمن المتوقع إجراء المحاكمة نهاية عام 2024.

3- التقاضي المناخي ضد الشركات المسؤولة عن انبعاثات الغازات الدفيئة:

يشير هذا النوع من التقاضي إلى الدعاوى التي ترفعها الحكومات والأفراد والمنظمات غير الحكومية لمحاسبة شركات الوقود الأحفوري عن مسؤوليتها في المساهمة في تغير المناخ والتي تكون في صورة طلب استصدار قرارات وأحكام تقيد من نشاطاتها المسببة لتغير المناخ، أو بطلب التعويض من الشركات الكبرى للكربون عن الأضرار البيئية. يهدف هذا النوع من التقاضي إلى إعادة النظر في إنتاج الطاقة، ويدعو إلى التحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة.

وأبرز تطبيق قضائي لهذا النوع من التقاضي، القضية التي رفعتها منظمة أصدقاء الأرض الهولندية إلى جانب منظمات غير حكومية أخرى وأكثر من 17000 مواطن بتاريخ 05 أبريل 2019 أمام محكمة لاهاي المحلية بهولندا ضد شركة "شل" بسبب دورها في تغير المناخ وانتهاكها لواجب الرعاية بموجب القانون الهولندي والتزامات حقوق الإنسان للمطالبة بإلزام الشركة بتخفيض انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون بنسبة 45% بحلول 2030 بالمقارنة مع مستويات سنة 2010، وإلى الصفر بحلول سنة 2050، بما يتماشى وأهداف إتفاقية باريس. وقد استندت هذه القضية على القرار التاريخي الصادر عن محكمة لاهاي في قضية Urgenda والذي ألزم الحكومة الهولندية بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 25% على الأقل مقارنة بمستويات 1990 بحلول 2020. وبالنظر إلى أهداف إتفاقية باريس فإنه يتعين على شركة "شل" واجب الرعاية والحرص على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انبعاثات الاحتباس الحراري. وقد بنى المدعون حججهم في القضية على المادة 6/162 من القانون المدني الهولندي، وما ورد في المادتين 2 و8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والتي تضمنتا الحق في الحياة، والحق في الحياة الخاصة، والحياة

²³ [R\(Friends of the Earth Ltd, M. Kevin Jordan et M. Doug Paulley\) c. Secrétaire d'État à l'Environnement, au Rood et aux Affaires rurales \(contestation du troisième programme national d'adaptation\) - Litige relatif au changement climatique \(C\)](https://climatecasechart.com)

منشور على قاعدة البيانات لمركز سابين: <https://climatecasechart.com> تاريخ الاطلاع: 2023/10/08

الأسرية والمنزل، والمراسلات²⁴. وفي 26 مي 2019 أمرت المحكمة شركة "شل" بخفض انبعاثات الكربون بنسبة 45% بحلول سنة 2030 مقارنة بمستويات الانبعاثات لسنة 2019، ويعتبر هذا القرار أول نجاح للتقاضي ضد الشركات الكبرى للكربون²⁵.

4 - التقاضي المناخي المرتبط بالتمويل والاستثمار

يشمل هذا النوع من التقاضي الدعاوى القضائية ضد المؤسسات المالية والبنوك وشركات الاستثمار التي تمول مشاريع الوقود الأحفوري والمشاريع كثيفة الكربون لحملها على إنهاء دعمها المالي لمشاريع الطاقة الأحفورية الجديدة واعتماد خطة خروج من النفط والغاز.

وفي قضية حديثة لاتزال في أروقة المحاكم، رفعت ثلاث منظمات غير حكومية "منظمة أصدقاء الأرض"، "منظمة أوكسفام" و"منظمة قضيتنا جميعا" بتاريخ 23 فيفري 2023 قضية ضد بنك "بي أن بي باريبا" المصرف الرائد في أوروبا بسبب مساهمته في الاحتباس الحراري، تتعلق شكوى المنظمات غير الحكومية بانتهاك محتمل لواجب اليقظة²⁶ وتهدف لدفع البنك للتوقف عن تمويل إنتاج الوقود الأحفوري. تقول "أوكسفام": "إن البنك" يواصل تحرير شيكات جديدة على بياض إلى أكبر شركات الوقود الأحفوري دون وضع أي شروط تلزمها الانتقال بالعمل نحو النفط الخالي من الانبعاثات الغازية"²⁷. ومن جهته، أعرب البنك عن قناعته بأن "الانتقال البيئي هو المسار الوحيد القابل للحياة لمستقبل اقتصاداتنا"، مشيراً إلى أنه لم يتمكن من الوقف الفوري لجميع حالات تمويل الوقود الأحفوري. ولكن بعد تصاعد الضغط العام، التزم

²⁴ <https://en.milieudefensie.nl/news/overview-of-legal-documents-climatecase-against-shell> (Consulté le 19/10/2023).

²⁵ كلفت منظمة السلام الأخضر "غرينبيس" وبعض المنظمات غير الحكومية اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان قبل 7 سنوات بإجراء تحقيق بشأن تعميم شركات الفحم والنفط والمناجم وإنتاج الأسمنت على البيانات الخاصة بعلاقة منتجاتهم بمسألة تغير المناخ. وقد خلص تقرير اللجنة أن معظم الشركات التي لوثت البيئة في أنحاء العالم، تتحمل وزراً أخلاقياً وقانونياً نحو أزمة تغير المناخ، بسبب التعميم المتعمد بشأن بيانات المناخ الصحيحة وعلاقتها بمنتجاتها، وإعاقة مجهودات تحول الطاقة نحو الوقود النظيف، ودعت لجنة حقوق الإنسان الفلبينية حكومات الدول إلى وقف مشروعات الوقود الأحفوري الجديدة سواء في مجال الفحم، أو النفط والغاز، والإبقاء عليهما تحت الأرض، مع تقديم حوافز إلى الطاقة المتجددة. وقد اعتبرت منظمة السلام الأخضر "غرينبيس" أن التقرير تاريخي، إذ إنه يقدم مستنداً قانونياً صلباً لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الشركات من خلال الإضرار بالمناخ وأنه لا يمكن لشركات النفط والوقود الأحفوري والأسمنت أن تستمر في الربح على حساب حقوق الإنسان المتعلقة بقضية تغير المناخ. ورغم أن لجنة حقوق الإنسان التي توصلت لتلك الحقائق، ليست لديها سلطة تفعيل نتائج تقريرها، فإن التقرير سيساهم في تطوير قوانين جديدة، وقضايا المناخ في الفلبين. تقرير اللجنة عبر الرابط:

<https://climatecasechart.com/non-us-case/in-re-greenpeace-southeast-asia-et-al/> (Consulté le 19/10/2023).

²⁶ منذ عام 2017، يلزم القانون الفرنسي رقم 399-2017 المتعلق بواجب اليقظة الشركات الكبيرة باتخاذ تدابير فعالة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والبيئة من خلال أنشطتها.

²⁷ <https://www.oxfamfrance.org/communiqués-de-presse/bnp-paribas-visée-par-le-premier-contentieux-climatique-au-monde-contre-une-banque> (Consulté le 22/12/2023).

البنك في ماي 2023 بتقليل تمويل استخراج وإنتاج النفط والغاز بحلول عام 2030، ومع ذلك لم يتخذ حتى اليوم أي خطوات ملموسة لمنع عملائه الناشطين في هذه القطاعات من إطلاق مشاريع الوقود الأحفوري الجديدة. لذلك، تمثل هذه الدعوى القضائية لحظة محورية للتقاضي المناخي، وقد تشكل نقطة تحول، ما يدفع الشركات في جميع أنحاء العالم إلى إعادة تقييم التزاماتها القانونية. كما أنها تشكل جزءاً من حركة أكبر تسعى إلى ممارسة الضغط على المؤسسات المالية لوقف التمويل والتخطيط لخروجها من قطاعي النفط والغاز، وفي ذلك دلالة على التوسع في نطاق الإجراءات وجعلها أكثر فاعلية.

5- التقاضي المناخي الجنائي

ويتمثل هذا النوع في قيام سلطة الادعاء العام بتحريك الدعوى أمام المحاكم الجنائية بناءً على شكاوى المتضررين من مخالفة الشركات والمؤسسات القوانين المتعلقة بتغير المناخ، وذلك للمطالبة بتوقيع العقوبة الجنائية على القائمين على إدارة تلك الشركات والتي قد تصل إلى عقوبات مشددة كالسجن، وغلق المنشأة المخالفة وإلغاء الترخيص لها 29.

وفي أبرز مثال حديث لهذا النوع الدعوى الجنائية التي رفعتها ثلاث منظمات غير حكومية 30 وثمانية من الأفراد 31 الثلاثاء 2024/05/21، ضد شركة النفط الفرنسية "توتال انرجي" وكبار مساهميها في باريس تطالب بمحاكمتها بتهمة القتل غير العمد والحاق الضرر بالتنوع البيولوجي، وتستهدف القضية مجلس إدارة الشركة، بما في ذلك الرئيس التنفيذي وكبار المساهمين الذين دعموا استراتيجيتها المناخية من بينهم شركة الاستثمار الأمريكية "بلاك روك" و"البنك المركزي النرويجي"، وأعلنت المنظمات غير الحكومية الثلاث مع ثمانية من الأفراد في بيانها اتهام المجموعة بتعريض حياة الآخرين للخطر عمداً، والقتل غير العمد، وإهمال معالجة الكارثة، وإلحاق الضرر بالتنوع البيولوجي. ورفعت القضية أمام المحكمة القضائية بباريس التي تضم قطب خاص بالصحة العمومية والبيئة، وذلك قبل

²⁸ Les nouveaux engagements climatiques de BNP : beaucoup de bruit pour des effets très limités, 12/05/2023, disponible sur le site : <https://affaire-bnp.fr/les-nouveaux-engagements-climatiques-de-bnp-beaucoup-de-bruit-pour-des-effets-tres-limites/> (Consulté le 22/12/2023)

²⁹ أحمد سعيد صالح، التقاضي المناخي ودوره في تحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ "دراسة مقارنة"، العدد الثالث، مجلة آفاق المناخ، مركز

المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء المصري، ماي 2023، ص. 126.

³⁰ وتتمثل في منظمة [Bloom](#) وهي منظمة غير حكومية تأسست في عام 2004، وهي تعمل من أجل الحفاظ على البيئة البحرية من خلال نهج لزيادة الوعي والوساطة العلمية للقضايا البيئية، وإنتاج الدراسات العلمية، وكذلك المشاركة في المشاورات العامة والعمليات المؤسسية، ومنظمة [Alliance Santé Planétaire](#) وهي منظمة تعنى بالصحة في كوكب الأرض تأسست في 2021 ترغب منظمة [Alliance Santé Planétaire](#) في المساهمة في الزخم المشترك لتمكين الجميع من اتخاذ إجراءات لإيجاد حلول مستدامة للعيش في عالم صحي وصالح للسكن وعادل اجتماعياً، ومنظمة [Nuestro futuro](#) المكسيكية التي تعمل على تعزيز التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

³¹ شارك في التوقيع على الشكاوى ثمانية أشخاص تم تقديمهم على أنهم ناجون وضحايا لتغير المناخ من فرنسا وباكستان واليونان وبلجيكا وزيمبابوي وأستراليا والفلبين، الذين تأثروا بالكوارث الأخيرة، مثل الفيضانات المدمرة في باكستان في عام 2022، والعاصفة أليكس في فرنسا في عام 2020 أو إعصار إيداي في زيمبابوي.

ثلاث أيام من عقد شركة "توتال انرجي" لاجتماعها السنوي للمساهمين. ومنحت المنظمات غير الحكومية المدعي العام ثلاثة أشهر ليقرر فتح تحقيق قضائي. وفي حالة عدم الموافقة على ذلك سيرفع المدعون دعواهم أمام قاضي التحقيق مباشرة. وأكدت المنظمات أن هذا الإجراء القانوني يمكن أن يشكل سابقة في تاريخ الدعاوى المناخية لأنه يفتح الطريق أمام محاسبة منتجي الوقود الأحفوري والمساهمين في هذا المجال عن تغير المناخ أمام المحاكم الجنائية³².

ثانيا- القضايا المناخية من منظور المدعى عليه: يمكن التمييز في هذا النوع بين التقاضي المناخي وفقا لأحكام القانون العام، والتقاضي المناخي وفقا لأحكام القانون الخاص:

التقاضي المناخي وفقا لأحكام القانون العام:

يخص هذا النوع من التقاضي الدعاوى التي ترفع أمام القضاء الدستوري أو القضاء الإداري، أو أمام لجان حقوق الإنسان والمحاكم الدولية لمساءلة الدول عن عدم كفاية الإجراءات التي تتخذها لمواجهة تغير المناخ، أو للطعن بعدم مشروعية القرارات التي تتخذها الدول لحمايته، وينتمي هذا النوع بشكل عام باعتباره يخص العلاقة بين الفرد والدولة إلى مجال القانون العام.

ويعتمد أساس الرقابة القضائية في هذا النوع من التقاضي على بحث التزامات حكومات الدول بحماية الحقوق الأساسية، سواء تشكلت هذه الحقوق بموجب قوانين محلية أو بموجب أحكام القانون الدولي والإتفاقيات والمعاهدات الدولية³³. والهدف من هذه الدعاوى هو إلزام القاضي على اتخاذ موقف فيما يخص قضايا تغير المناخ بوسائله الخاصة وطرقه التحليلية وبالتالي ترسيخ آليات جديدة للتقاضي البيئي ما يمهد لثورة جديدة في هذا المجال في ظل عدم فعالية ونجاعة العمل الذي تقوم به الدول في مواجهة تحديات المناخ وعدم احترام التزاماتها في مجال خفض انبعاثات الغازات الدفيئة والتحول الطاقوي.

ويعد هذا النوع من أقدم أنواع التقاضي المناخي من حيث النشأة وأبرزها من حيث الانتشار، وقد شهدت فرنسا حراكا قويا خلال السنوات الأخيرة من طرف المنظمات غير الحكومية من بينها رفع دعويين قضائيتين أمام القضاء الإداري الفرنسي وهما قضية Grande synth³⁴ وقضية القرن L'affaire du

³² <https://www.leparisien.fr/environnement/climat/totalenergies-le-geant-petrolier-accuse-de-contribuer-au-chaos-climatique-visee-par-une-nouvelle-plainte-21-05-2024-THKDKIS6DBACFCLCATBUFI7Y6Y.php> (Consulté le 22/12/2023).

³³ ابراهيم محمد عبد اللا، المرجع السابق، ص. 2497.

³⁴ لمزيد من التفاصيل حول القضية يرجى زيارة الموقع :

<https://climatecasechart.com/non-us-case/careme-v-france/> (Consulté le 27/09/2024).

siècle وذلك بغرض التجسيد الفعلي للأهداف التي حددتها الدولة واتباع سياسات أكثر طموحا في مواجهة انبعاثات الغازات الدفيئة، وتطوير الطاقات المتجددة.

ولقد انتشر هذا الحراك المتعلق بالمناخ في محيط عديد الدول على خلفية النجاح الذي حققته منظمة Urgenda في قضيتها ضد الدولة الهولندية والتي أسفرت عن إلزام الدولة بخفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون بشكل شامل بنسبة 25 % بحلول سنة 2020 مقارنة بمستويات 1990.

ويستند هذا النوع على جملة من المبادئ والمعايير القانونية التي تأتي من القانون الدولي كحقوق الإنسان، والقانون الدستوري مثل الحق في بيئة صحية، والقانون العام على أساس الخطأ، أو الإهمال أو على أساس مبدأ الثقة العمومية.

ومن بين أحدث القضايا التي ربطت بين الحقوق الدستورية قضية Do-Hyun Kim ضد كوريا الجنوبية التي رفعت في 13 مارس 2020 أمام المحكمة الدستورية بسيول وهي أول قضية مناخية في شرق آسيا، يقاضي فيها 19 ناشطا شابا بمساندة منظمة Youth4Climate35 حكومة كوريا الجنوبية ويطعنون في فشلها في اتخاذ تدابير تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة بما فيه الكفاية، ويشيرون إلى أن هدف خفض الانبعاثات في كوريا الجنوبية لعام 2030 غير كاف للحفاظ على درجة الحرارة على مستوى العالم أقل من درجتين، وأن هذا من شأنه أن ينتهك حقوقهم الدستورية في الحياة والكرامة الإنسانية والبيئة الصحية والمساواة أمام القانون وعدم التمييز.

وفي 29 أوت 2024، في قرار بالإجماع، قضت المحكمة الدستورية بأن الفقرة 1 من المادة 8 من القانون الإطاري بشأن حياد الكربون والنمو الأخضر لا تتماشى مع الدستور، وأمرت الجمعية الوطنية بتعديل القانون بحلول 28 فبراير 2026. وجدت المحكمة الدستورية أن عدم وجود أهداف ملزمة قانونا للتخفيضات بعد عام 2031 ينتهك الحقوق الدستورية للأجيال القادمة ولا يحترم التزام الحكومة بحماية تلك الحقوق. رفضت المحكمة طعوننا أخرى تطعن في الخطة الأساسية للحياد الكربوني والمراسيم التنفيذية للقانون الإطاري بشأن الحياد الكربوني والنمو الأخضر 36.

وفي فرنسا في 17 ديسمبر 2018، أرسلت أربع منظمات غير حكومية وهي مؤسسة الطبيعة والبشرية (FNH)، غرينبيس، و Notre affaire a tous، وأوكسفام فرنسا رسالة مسبقة إلى رئيس الوزراء إدوارد فيليب و 12 عضوا في الحكومة الفرنسية لإطلاق المرحلة الأولى من الإجراءات القانونية ضد الحكومة الفرنسية

³⁵ Youth4Climate هي مبادرة عالمية تدعم تنفيذ حلول يقودها الشباب وشاملة للتحديات المناخية والبيئية، سواء من الناحية المالية أو من خلال بناء القدرات.

³⁶ <https://climatecasechart.com/non-us-case/kim-yujin-et-al-v-south-korea/> (Consulté le 27/09/2024).

لعدم كفاية الإجراءات ضد تغير المناخ، يشير فيها المدعون أن فشل الحكومة الفرنسية في تنفيذ التدابير المناسبة لمكافحة تغير المناخ بشكل فعال ينتهك التزاما قانونيا بالتصرف. استندت المنظمات إلى الدستور والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تضمن حماية المواطنين في 15 فبراير 2019، رفضت الحكومة الفرنسية طلب المنظمات، رفعت دعوى قضائية في 14 مارس 2019 من خلال تقديم "طلب إجراءات استعجالية" أمام المحكمة الإدارية في باريس تطالب فيها المنظمات غير الحكومية المحكمة بأن تأمر الدولة الفرنسية بمعالجة إجراءاتها غير الكافية بشأن تغير المناخ، وعلى وجه التحديد، طلبت من المحكمة أن تأمر فرنسا ب:

1- اتخاذ التدابير المناسبة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي بما يتناسب مع الانبعاثات العالمية والمسؤولية الخاصة التي تقبلها البلدان المتقدمة إلى مستوى يتفق مع هدف الحد من الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية إلى ما دون عتبة 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.

2. اتخاذ جميع التدابير اللازمة على الأقل لتحقيق أهداف فرنسا فيما يتعلق بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتطوير الطاقات المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة.

3. اتخاذ التدابير اللازمة لتكييف الأراضي الوطنية مع آثار تغير المناخ.

4. اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أرواح وصحة المواطنين من مخاطر التغير 37.

كما طالبت بتعويض الأضرار التي لحقت بها نتيجة لفشل الدولة في مكافحة تغير المناخ «كمبلغ رمزي قدره 1 يورو عن أضرارها المعنوية».

وقد استندت المنظمات في ادعاءاتها إلى مبدأ عام من مبادئ القانون ينص على الحق في "نظام مناخي محفوظ" مستمد، وفقا لها، من القانون الوطني مثل ديباجة الميثاق البيئي، والمادة 1-110 L. من قانون البيئة والقانون الدولي (إعلان ستوكهولم، والميثاق العالمي للطبيعة، وإعلان ريو، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس، ومجموعة العمل المناخي والطاقة المتجددة لعام 2020، والقرار رقم EC/2009/406 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 23 نيسان/أبريل 2009). وأشارت المنظمات كذلك بأن الدولة لديها التزامات محددة أخرى للتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة بموجب قانون الاتحاد الأوروبي والقانون الوطني، بالإضافة إلى التزامات محددة لاتخاذ تدابير للاستعداد لآثار تغير المناخ على فرنسا.

³⁷ https://elaw.org/resource/fr_notreaffairesatous_3feb2021 (Consulté le 27/09/2024).

وفي رد الحكومة في 23 يونيو 2020، ادعت أنها تتخذ الإجراءات للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وأن الوقت اللازم لتحقيق أهدافها لعام 2020 لم يمر بعد.

تم النظر في القضية في المحكمة في 14 يناير 2020. وفي جلسة الاستماع، أصدر المقرر العام 38 رأياً. حث فيه المحكمة على الاعتراف بخطأ الحكومة الفرنسية، والاعتراف بتغير المناخ كضرر بيئي خالص، ومنح تعويضات قدرها يورو واحد عن الضرر المعنوي، ولكن ليس لإصدار أمر قضائي لأن الأضرار السابقة لا يمكن إصلاحها.

في 3 فبراير 2021، أصدرت المحكمة الإدارية في باريس قراراً يعترف بأن تقاعس فرنسا تسبب في أضرار بيئية بسبب تغير المناخ ومنحت المدعين مبلغ اليورو المطالب به عن الأضرار المعنوية الناجمة عن هذا التقاعس. أجلت المحكمة القرار بشأن ما إذا كانت ستصدر أمراً قضائياً يأمر الحكومة الفرنسية باتخاذ إجراءات مناخية أقوى، وأمرت الحكومة بالكشف عن الخطوات التي تتخذها لتحقيق أهدافها المناخية في غضون شهرين. كجزء من هذا القرار. رأت المحكمة أن فرنسا يمكن أن تكون مسؤولة عن الفشل في تحقيق أهداف ميزانية المناخ والكربون الخاصة بها بموجب قانون الاتحاد الأوروبي والقانون الوطني. لكن المحكمة رفضت الحجج القائلة بأن الحكومة على أساس أن هذه التدابير القطاعية لا يمكن ربطها مباشرة بشكل مستقل بالضرر البيئي. بالإضافة إلى ذلك، رفضت المحكمة منح تعويضات عن الأضرار البيئية، ووجدت أن المدعين لم يثبتوا أن الحكومة لن تكون قادرة على إصلاح الضرر الناجم. يمكن أن تجبر على تحقيق أهداف أكثر تحديدا للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

في 14 أكتوبر 2021، أمرت محكمة باريس الإدارية الدولة باتخاذ تدابير فورية وملموسة للوفاء بالتزاماتها بالحد من انبعاثات الكربون وإصلاح الأضرار الناجمة عن تقاعسها بحلول 31 ديسمبر 2022. ويجب أيضا التعويض عن أي انزلاق مستقبلي في الانبعاثات يتجاوز الالتزامات التشريعية. ورفضت المحكمة طلبا لإلزام فرنسا بدفع 78 مليون يورو عن كل ستة أشهر من التأخير في تحقيق أهداف الانبعاثات، وقالت إن الأمر متروك لرئيس الوزراء والحكومة لاقتراح إجراءات لمعالجة هذه القضية 39.

³⁸ وهو قاض استشاري مستقل يقدم رأياً للمساعدة في توجيه قرار المحكمة.

39 قررت المحكمة أن فرنسا أطلقت 62 مليون طن إضافية من الانبعاثات بين عامي 2015 و 2018، على الرغم من أنها خفضت هذه الكمية إلى 15 مليون طن، مع الأخذ في الاعتبار انخفاض الانبعاثات في عام 2020. وهكذا دعت المحكمة فرنسا إلى طرح الانبعاثات الناجمة عن التزاماتها التشريعية، وإضافتها إلى خفض الانبعاثات المخطط له بين عامي 2021 و 2022. التزمت فرنسا بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 40% بحلول عام 2030 مقارنة بعام 1990، وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050. للاطلاع على حكم المحكمة الإدارية باريس الصادر بتاريخ 2021/10/14 تحت رقم 1-1904976، 1904972، 1904968، 1904967 يرجى زيارة الرابط: <https://climatecasechart.com/non-us-case/notre-affaire-a-tous-and-others-v-france/> (Consulté le 27/09/2024).

التقاضي المناخي وفقا لأحكام القانون الخاص:

يخص هذا النوع من التقاضي الدعاوى التي ترفع لإلزام أشخاص القانون الخاص كالأفراد والمؤسسات والشركات المختلفة باتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم تسبب أنشطتها في الإضرار بالمناخ أو إلزامهم بتعويض المتضررين نتيجة التسبب في وقوع أضرار مناخية بالفعل⁴⁰. ويتم رفع الدعاوى التي تنتمي إلى هذا النوع بشكل عام أمام المحاكم المدنية ويتم الاستناد فيها عادة على أحكام القانون الخاص والمسؤولية التقصيرية وحماية الجسم أو الصحة أو الممتلكات.

ومن أبرز التطبيقات على هذا النوع مباشرة المنظمات غير الحكومية الفرنسية Notre Affaire à Tous و Sherpa و Zea و Les Eco Maires، بالإضافة إلى أكثر من اثنتي عشرة سلطة محلية في فرنسا⁴¹، المرحلة الأولى من الإجراءات القانونية ضد شركة النفط الفرنسية وعملاق الكربون Total. تسعى المبادرة إلى الحصول على أمر من المحكمة يطلب من شركة Total نشر استراتيجية مؤسسية تحدد المخاطر الناجمة عن انبعاثات الغازات الدفيئة الناشئة عن استخدام السلع والخدمات التي تنتجها شركة توتال، وتحدد مخاطر الأضرار الجسيمة المرتبطة بالمناخ على النحو الموضح في التقرير الخاص للفرق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام 2018، وتتخذ إجراءات لضمان توافق أنشطة الشركة مع مسار يتوافق مع أهداف المناخ لاتفاقية باريس. ويؤكد أصحاب الشكوى أن هذه الالتزامات ناشئة عن المادة لام 225-102-4. - 1 من القانون التجاري الفرنسي.

ويقضي هذا القانون بأن تضع الشركة خطة يقظة تحدد وتسعى إلى التخفيف من المخاطر التي قد تتعرض لها حقوق الإنسان والحريات الأساسية والبيئة والصحة العامة والتي قد تتجم بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن عمليات الشركة والشركات التي تسيطر عليها.

في 18 جوان 2019، بعد اجتماع رسمي مع شركة توتال، أعلن المدعون عن بدء الإجراءات القانونية وأرسلوا خطابا رسميا إلى شركة توتال. يدعون فيه أن لدى شركة توتال ثلاثة أشهر لإدراج أهداف كافية لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة في "خطة اليقظة" الأخيرة قبل تقديم شكوى للحصول على أمر من المحكمة لإجبار الشركة على الامتثال لأهداف القانون واللوائح الخاصة باتفاقية باريس للمناخ.

في 28 يناير 2020، قدم المدعون شكوى يطلبون فيها من محكمة "نانتير" أن تأمر شركة توتال بالاعتراف بالمخاطر الناجمة عن أنشطتها وجعل سلوكها متوافقا مع هدف الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية. وبحسب المدعين، فإن شكواهم تستند إلى القانون المتعلق بواجب اليقظة،

⁴⁰ أحمد سعيد صالح، المرجع السابق، ص. 124.

⁴¹ مدينة غرونوبل، نانتيير وبايون على وجه الخصوص.

وكذلك إلى واجب اليقظة البيئية الناشئ عن الميثاق البيئي. ويتهم المدعون شركة توتال بعدم تقديم معلومات مفصلة كافية في خطة اليقظة الخاصة بها لخفض انبعاثاتها وعدم امتثالها لاتفاقيات المناخ الدولية.

ولم ترد شركة توتال على الأسس الموضوعية وطلبت عرض القضية على المحكمة التجارية. وفي 11 فبراير 2021، رفض قاضي الإجراءات التمهيدية اعتراض توتال بعدم الاختصاص، وأكد اختصاص المحكمة القضائية. ورأى القاضي أن المنظمات غير الحكومية، باعتبارها "غير تجارية"، لديها حق الاختيار الذي تمارسه حسبما يناسبها بين المحكمة القضائية التي استولت عليها بشكل صحيح، والمحكمة التجارية. وفي 18 نوفمبر 2021، أكدت محكمة الاستئناف في "فرساي" اختصاص محكمة "نانتير" القضائية للفصل في النزاع. ويستند القرار إلى الاختصاص الحصري لبعض الولايات القضائية في مسائل وقف وإصلاح الأضرار البيئية⁴².

في 6 جويلية 2023، رفض قاضي الإجراءات التمهيدية الإجراء الوقائي لأسباب إجرائية بعد عدة سنوات من التقاضي الناجح حول اختصاص المحكمة المدنية. كما رفضت المحكمة الابتدائية في باريس دراسة تأثير أنشطة شركة توتال على تغير المناخ.

ويرى القاضي أن غياب التطابق الصارم بين طلبات الإنذار الرسمي والاستدعاء يشكل سببا لعدم المقبولية⁴³. علاوة على ذلك، يعتقد القاضي أنه لا يوجد أي مدعي له موقف فيما يتعلق بتغير المناخ لأنه مشكلة عالمية. وعلى الرغم من أنها مسألة كلاسيكية في منازعات المناخ، إلا أن موقف قاضي الإجراءات التمهيدية يتناقض بوضوح مع ما توصلت إليه المحكمة الإدارية العليا الفرنسية في قضايا المناخ المرفوعة ضد الدولة.

استأنف المدعون القرار، وعقدت الجلسة الأولى أمام محكمة الاستئناف بباريس في 5 مارس 2024.

وفي 18 جوان 2024، ألغت محكمة الاستئناف الفرنسية القرار الأولي برفض الدعوى وأكدت وجوب إحالتها إلى المحاكمة⁴⁴.

⁴² في 21 جويلية 2022، تدخلت مدينة نيويورك نيابة عن المدعين في الدعوى المستمرة من خلال التدخل الإضافي الطوعي. واستندت مدينة نيويورك في تدخلها إلى الاهتمام الكبير الذي تحظى به في المشاركة - محليا وعالميا - في الجهود المبذولة للتخفيف من تغير المناخ، وذلك أيضا بسبب الأضرار والمخاطر الجسيمة التي تسببها هذه الظاهرة للمدينة.

⁴³ Total Energies accusé d'« inaction climatique » : l'action d'ONG et de collectivités jugée irrecevable par le tribunal de Paris, Le Monde, publié le 06 juillet 2023, disponible sur le site :

https://www.lemonde.fr/climat/article/2023/07/06/totalenergies-accuse-d-inaction-climatique-l-action-d-ong-et-de-collectivites-jugee-irrecevable-par-le-tribunal-de-paris_6180834_1652612.html (Consulté le 03/09/2024).

⁴⁴ Total Energies et EDF face à la justice : une victoire d'étape pour les ONG, Magazine GEO, 19/06/2024, disponible sur le site : <https://www.geo.fr/environnement/totalenergies-et-edf-face-a-la-justice-une-victoire-d-etape-pour-les-ong-220792>

أولاً، لم تقبل المحكمة تأكيد المحكمة بأن الإشعار الرسمي يجب أن يتضمن نفس الادعاءات الواردة في الاستدعاء وأن أي تعارض بين الاثنين هو سبب لعدم المقبولية. وعلى العكس من ذلك، أكدت محكمة الاستئناف أن الرسالة المرسله من المدعين يجب أن تعتبر بمثابة إشعار رسمي. توضح المحكمة أن الرسالة ليس بالضرورة أن تحتوي على جميع المطالب المستقبلية المدرجة في الاستدعاء، ولكن يجب أن يكون للمطالب المستقبلية نفس الموضوع المشار إليه في الإشعار الرسمي. بالإضافة إلى ذلك، ليس من الضروري أن يتعلق الإشعار الرسمي بنفس موضوع الاستدعاء أو الطلبات النهائية، فإذا لم تقم الشركة بمعالجة عدم الأداء، فلا يزال من الممكن الاستمرار في الطلب. علاوة على ذلك، حددت المحكمة أن المدعين لم يوقعوا ولم يرسلوا الإخطار الرسمي: بما أن الغرض من الإشعار الرسمي هو الامتثال للالتزاماتهم ومعالجة عدم أدائهم، فليس من الضروري، لرفع دعوى، أن يكون لديهم أيضاً إرسال الإشعار الرسمي.

ثانياً، ينص على أن الطلبات المستندة إلى الضرر البيئي⁴⁵ غير مقبولة، لأنها لا تستنسخ الطلبات المستندة إلى قانون واجب اليقظة. والحقيقة أن هذين القانونين لهما أهداف مختلفة، حيث أن قانون واجب اليقظة يلزم الشركة بوضع خطة، كما أن طلب التعويض عن الأضرار البيئية يهدف إلى إصلاح الضرر ووضع حد للسلوك الضار⁴⁶.

على الرغم من الدور المحوري للتقاضي البيئي في تعزيز العدالة البيئية ومواجهة تأثيرات تغير المناخ، إلا أنه لا يزال في مرحلة التطور، ويتطلب مزيداً من السوابق القضائية الناجحة لتعزيز فعاليته. علاوة على ذلك، تواجه المحاكم تحديات عديدة تعيق قدرتها على التعامل مع قضايا المناخ التي تقدمها المنظمات غير الحكومية بما يتماشى مع المعايير القانونية المطلوبة.

⁴⁵ استناداً إلى المادة 1246 من القانون المدني الفرنسي.

⁴⁶ <https://climatecasechart.com/non-us-case/notre-affaire-a-tous-and-others-v-total/> (Consulté le 03/09/2024).